

التجربة الجزائرية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة The Algerian experience in supporting and developing small and medium enterprises

د. نصر الدين بن نذير¹

أستاذ محاضر صنف "أ"

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة البليدة 2، الجزائر

bennadir.nacer@yahoo.fr

د. محمد غردي

أستاذ محاضر صنف "أ"

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة البليدة 2، الجزائر

gherdim@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/10/05

تاريخ القبول: 2018/06/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز التجربة الجزائرية في دعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال وضع آليات وهياكل المرافقة المقاولاتية وتنفيذ برامج متعددة منها الوطنية والدولية، وسن قوانين وتشريعات محفزة للنهوض بهذا القطاع بعد التغيير في النهج الاقتصادي وإعادة الاعتبار للقطاع الخاص الذي يتشكل في غالبيته من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل التحديات الراهنة والتحول الاقتصادي والتي منها: الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، مما يتطلب بناء قطاع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذو قدرة تنافسية محليا ودوليا وقادر على المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني، والعمل على تمكينه من أداء أدواره الاقتصادية والاجتماعية.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ آليات ووكالات الدعم والمرافقة؛ برامج التأهيل

تصنيف JEL: O25, L53

Abstract:

This study aims to highlight the Algerian experience in supporting and developing the sector of small and medium-sized enterprises, through the structures and agencies of support and development and promotion and the implementation of multiple programs, including national and international, to enact laws and regulations conducive to the advancement of the sector after the change in the economic approach and the rehabilitation of the private sector, which consists mainly of small and medium-sized enterprises, challenges and economic transformations, including: Partnership with the European Union and membership of the World Trade Organization, which requires the presence of a sector of small and medium-sized enterprises with a competitive market locally and internationally and able to contribute effectively to the national economy, and working to enable it to fulfill its roles economic and social.

Key words: Small and medium-sized enterprises, Structures and support and accompaniment agencies, Upgrade programs.

JEL Classification Codes: O25, L53

¹ المرسل: نصر الدين بن نذير، البريد الإلكتروني: bennadir.nacer@yahoo.fr

مقدمة:

لقد أولت دول كثيرة اهتماما متزايدا بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ص و م) وتشجيع إقامتها، واعتبارها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأساس نهضة الدول المتقدمة حاليا، ويأتي هذا الاهتمام المتزايد من قدراتها الاستيعابية الكبيرة لليد العاملة وتمثيلها لأغلب المؤسسات من حيث العدد في معظم الدول، وقلة حجم الاستثمار فيها بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، كما أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإنتاجية والإدارية، وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والإبداعية. بالإضافة إلى المساهمة المعتبرة في زيادة الصادرات، واستيعاب التكنولوجيا الجديدة، والتعرف على السوق، وقربها من المتعاملين فيه، وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات جديدة، وتعتبر مخرجاتها بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى، وهو الدور المتميز في إمداد المؤسسات الكبرى.

والجدير بالذكر أن الجزائر وعلى غرار بعض الدول النامية أصبحت تولي اهتماما للمؤسسات ص وم خاصة مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، ويتجلى ذلك من خلال استحداث أطر قانونية وهيئات وطنية لتطويرها، وبرامج وآليات، واستراتيجيات لتدعيمها وترقيتها، وتعزيز تنافسيتها، وتهيئة الظروف التنظيمية لنموها.

وعليه نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية الرئيسية الآتية: ما هو أثر السياسات المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية من خلال هياكل وآليات المرافقة والدعم وبرامج التأهيل في بناء قطاع تنافسي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتقييم التجربة الجزائرية في دعم وتنمية قطاع المؤسسات ص وم، جزء البحث إلى العناصر الآتية:

- التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصها؛
- هيئات الدعم والمرافقة وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

1- التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصها

تتباين الآراء حول وضع تعريف محدد يميز المؤسسات ص وم وعن المؤسسات كبيرة الحجم، حيث لم يتم الاتفاق على وضع تعريف عام وشامل يمكن أن تعرف على أساسه هذه المؤسسات، ويكون قابلا للتطبيق في بلدان شتى من العالم، ويعود ذلك الاختلاف إلى أسباب عديدة، منها اختلاف مراحل النمو الصناعي، ومدى التقدم التكنولوجي، ودرجة التطور الاقتصادي، وكذا تعدد المعايير المستخدمة؛ فالمشكل المطروح هو صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر، فما هي مؤسسة صغيرة في دولة متقدمة، ممكن أن تعتبر مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة أخرى أقل تقدما، وما هي كبيرة في

دولة نامية، ممكن أن تعتبر صغيرة في دولة متقدمة. وليس هذا فحسب، بل قد تختلف من نشاط اقتصادي لآخر، وعليه يتأكد لنا وجود مجموعة من القيود تتحكم في إيجاد ووضع التعريف الموحد لهذه المؤسسات.

1-1- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد عرف تعريف المؤسسات ص وم في الجزائر عدة محاولات، وكانت أولى المحاولات إبراز دور هذا القطاع والتعريف به، التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة¹، والذي عرفها أنها كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا وتشغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون دينار جزائري، واستثماراتها لا تتجاوز 10 مليون دينار جزائري، وتأخذ أحد الأشكال التالية: المؤسسات التابعة للجماعات المحلية (مؤسسات ولائية وبلدية)، فروع المؤسسات الوطنية، الشركات المختلطة، المؤسسات المسيرة ذاتيا والمؤسسات الخاصة.

أما ثاني محاولة لتعريف هذه المؤسسات جاءت من قبل المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة، بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد عرفت على أنها كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري.²

بينما المحاولة الثالثة للتعريف صدرت خلال الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية، وهو التعريف المقترح من طرف السيد رابح محمد بلقاسم في مداخلته التي عنوانها بعناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي، وعرفها على أنها كل وحدة إنتاج و/أو وحدة خدمات صناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عامة، وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (بلدية وولائية).³

أما آخر محاولة فتمثلت في التعريف القانوني والرسمي للحكومة الجزائرية عبر القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم، والذي عدل بالقانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 وفي مادته الخامسة من هذا القانون الجديد جاء تعريف المؤسسات ص وم مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخصا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية الذي يعتبر أن المؤسسة المستقلة كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف م ص م.

ويمكن تلخيص تعريف المؤسسات ص وم وفق المشرع الجزائري حسب الجدول الآتي:

جدول رقم (01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المشرع الجزائري

المعايير نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40	أقل من 20
الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400	أقل من 200
المتوسطة	من 50 إلى 250	ما بين 400 و 4.000	ما بين 200 و 1.000

المصدر: المواد 8، 9، 10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، 11 جانفي 2017، العدد 02، ص 6

من خلال التعاريف الواردة في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات ص وم السالف الذكر، يمكن القول أن المشرع الجزائري اعتمد على المعايير الكمية وهي الأكثر شيوعا واستخداما، والتي تمثلت في عدد العمال (حجم العمالة) ورقم الأعمال السنوي (قيمة المبيعات السنوية) أو الحصيلة السنوية (الإيرادات السنوية) بالإضافة إلى معيار الاستقلالية في تعريفه للمؤسسات المشكّلة لهذا القطاع، وهي نفس المعايير المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي في تعريفه لها.

1-2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تمتلك المؤسسات ص وم مجموعة كبيرة من الخصائص التي تتنوع ما بين الخصائص التنظيمية والقانونية والتقنية وطبيعة نشاطها، رغم أن البعض من هذه الخصائص لا ينطبق عليها بشكل موحد، لوجود تمايز بين هذه المؤسسات وفق العديد من الاعتبارات، ومن بين أهم الخصائص نجد:

الملكية الخاصة التي تعمل على تعزيز الروابط العائلية بين الأفراد، حيث يلاحظ أن العاملين في هذه المؤسسات هم في الغالب أبناء أسرة واحدة أو من أسر متقاربة، مما يؤدي إلى نوع من التكافل الاجتماعي؛⁴

- سهولة الإنشاء والتأسيس وذلك لصغر حجم رأس مال إنشائها، إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها بما فيها دراسات جدوى إقامتها والشروع في إنشائها؛⁵
- هيكل تنظيمي بسيط وأقل بيروقراطية، حيث القرار الرئيسي يتخذ ويطبق من طرف المالك المسير لها، وعلى هذا الأساس هناك سرعة في اتخاذ القرار؛⁶
- مرونة الإدارة والتنظيم وتمركز الإدارة في شخص مالكا فهي تعرف مركزية في اتخاذ القرارات؛⁷
- بساطة نظام المعلومات المستخدم من جهة وغير منظم من جهة أخرى، أي غير رسمي فقد تكون معظم الاتصالات شفوية غير رسمية وغير موثقة؛
- المرونة اتجاه المحيط والتكيف مع الأسواق مما يسمح لها بالتجاوب مع متطلبات الزبائن، والسرعة والقدرة على تغيير النشاط؛
- قيادة مفتقرة للتخصص مع ضعف في قدرات التسيير، التنظيم، التسويق والاتصال والتي تعد في

- أغلب الأحيان دون الحد الأدنى الذي يتطلبه الاقتصاد التنافسي؛
- ضعف وغياب قدرات الابتكار والإبداع؛
- غالبية المؤسسات ص وم هي مؤسسات مصغرة تكتفي بضمان وجودها ولا تبحث عن تحقيق النمو أو التوسع كما لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بالإضافة إلى عدم التحكم في احترام المعايير في مجال الآجال والجودة؛⁸
- أن التوجه العام الذي تتبعه المؤسسات ص وم الجزائرية في نشاطاتها، يتجه نحو قطاعات معينة دون أخرى في مقدمتها قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم القطاع التجاري، ثم يليهما قطاع النقل والخدمات، ثم القطاع الصناعي الذي يعتبر الأضعف من حيث العدد مقارنة بالأنشطة أو القطاعات الأخرى، وهذا يدل على سهولة ممارسة النشاطات وعوائدها المجزية في قطاعات معينة دون أخرى، كما يجب الإشارة إليه هو ضرورة وجود حاجة ماسة إلى آليات لتعزيز وتدعيم القطاع الصناعي لتحفيز وجلب المستثمرين أكثر نحوه، خاصة أن هذا القطاع بفروعه المتعددة هو قاطرة التنمية الاقتصادية.⁹

2- هيئات الدعم والمرافقة وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

بذلت الحكومة الجزائرية مجهودات كبيرة من أجل النهوض بقطاع المؤسسات ص وم، من خلال دعمه وتطويره وترقيته بأساليب وآليات وهاكل وبرامج متعددة منها الوطني والدولية، وسن قوانين وتشريعات محفزة للنهوض بهذا القطاع وإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة في ترقّيته وخلق بيئة عمل مساندة له.

2-1-1- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن إنشاء الهيئات الداعمة له دور أساسي في التعريف والتكفل باحتياجات المؤسسات ص وم خلال المراحل المختلفة لتطورها، حيث تشكل هذه الهيئات حلقة الربط بين مختلف المتدخلين المحليين والأجانب وقطاع المؤسسات ص وم من أجل تنمية وتطوير مؤسسات هذا القطاع.

2-1-1- المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أنشأت الجزائر اعتباراً من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات ص وم، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات ص وم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994، المتضمن تحديد صلاحيات وزير المؤسسات ص وم،¹⁰ ثم تم إعادة هيكلتها في التعديل الوزاري وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 28 ماي 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة لتصبح وزارة الصناعة والمؤسسات ص وم وترقية الاستثمار. ومؤخراً تحولت إلى مديرية عامة تابعة لوزارة الصناعة والمناجم وكلفت بما يلي:¹¹

- تشجيع بروز محيط يضمن للمؤسسات ص وم الدعم والدفعة الضروريين لترقيتها وتطويرها؛
- إعداد برامج تأهيل المؤسسات ص وم وضمان تنفيذها؛
- السهر على التخصيص الحسن لصناديق الدعم والضمان من أجل تسهيل حصول المؤسسات ص وم على تمويلات ملائمة؛
- السهر على وضع منظومة إعلامية اقتصادية ملائمة للمؤسسات ص وم، بالاتصال مع الهيئات المعنية.

2-1-2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة وتحديد قانونها الأساسي، حيث اعتبرت هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها. وتقوم بتنفيذ برنامج ذو بعد اقتصادي،¹² يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات صغيرة في إنتاج السلع والخدمات، وتسعى إلى ترقية ونشر الفكر المقاوطني، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة، بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين المحلي والوطني.

وتمثلت حصيلة الوكالة¹³ منذ الانطلاقة الفعلية لها (السداسي الثاني من سنة 1997) إلى غاية 2016/06/30 في تمويل 364.445 مشروع منها 327.802 مشروع لمقاولون رجال و 36.643 مشروع لمقاولون نساء، وتمثلت أهم النشاطات الممولة في: قطاع الخدمات بـ 28,8% من عدد المشاريع، نقل البضائع بـ 15,5%، الفلاحة بـ 14,4%، الصناعات التقليدية بـ 11,7% والبناء والأشغال العمومية بـ 8,7%.

2-1-3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أنشئت بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، والتي عوضت وكالة دعم وترقية الاستثمارات، حيث نصت المادة السادسة من الأمر السالف ذكره على أن تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، وعرفت على أنها مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتتولى الوكالة المهام المتعلقة بميدان الاستثمارات والاتصال بالإدارات والهيئات المعنية.

ولقد ساهمت الوكالة في ترقية الاستثمار، حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2015 حوالي 60.239 مشروعاً بقيمة إجمالية للاستثمارات قدرت بـ 11.572.213 مليون دينار جزائري مع توفير 1.034.016 منصب شغل، كما أن 52% من المشاريع متعلقة بإنشاء مؤسسات جديدة و 42% توسعة لمؤسسات قائمة، واستفاد القطاع الخاص والمشكل في أغلبيته من المؤسسات ص وم من 59.047 مشروعاً استثمارياً، أي ما يعادل 98% من المشاريع.

وتوزعت على أهم النشاطات الاستثمارية على النحو الآتي: النقل بـ 50,91% والبناء بـ 18,74% والصناعة بـ 15,32% والخدمات بـ 10,34%.¹⁴

2-1-4- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم إنشاء هذا الصندوق بتاريخ 11 نوفمبر 2002 من خلال المرسوم التنفيذي رقم 02-373 نظيفاً للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001. والهدف من إنشاء الصندوق هو تسهيل وصول حاملي المشاريع إلى التمويلات البنكية على المدى المتوسط، بغرض خلق مؤسسات جديدة أو توسعة مؤسسات موجودة، خاصة أن من أهم المشاكل التي تعترض هذا النوع من المؤسسات هو المشكل التمويلي وذلك لانقارها الضمانات الكافية للحصول على القروض البنكية.

ولقد بلغ عدد المشاريع المضمونة من قبل هذا الصندوق منذ أبريل 2004 إلى غاية 30 جوان 2016 ما يعادل 1.672 مشروعاً بمبلغ إجمالي للضمانات الممنوحة قدر بـ 46.109.733.540 دينار جزائري، حيث كان نصيب المشاريع الجديدة من المؤسسات ص وم 674 مشروع، بينما وصل عدد المشاريع التوسعية من المؤسسات ص وم ما يقارب 52%. كما ساهم الصندوق في إنشاء 57.015 منصب شغل.¹⁵

2-1-5- المشاتل وحاضنات الأعمال:

المشكلة هي هيئة استقبال مؤقتة للمؤسسات، هدفها تقديم مساعدات مختلفة مناسبة لاحتياجات المؤسسات الجديدة أو التي هي في طور الإنجاز، وتتخذ هذه المساعدات أشكالاً مختلفة، منها الخدمات والاستشارات، وذلك للرفع من احتمالات نجاح المؤسسات ص وم.¹⁶ كما أن فكرة حاضنات الأعمال مبنية على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد وصغير نسبياً، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة.¹⁷

ولقد تم إنشاء مشاتل المؤسسات لتتكفل بمساعدة المؤسسات ص وم ودعمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، التي تعتبر مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وهي هيئة لمساعدة ودعم إنشاء المؤسسات ص وم، وتعمل في إطار سياسة ترقية المؤسسات ص وم، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات ص وم، وتأخذ شكلاً من الأشكال الآتية:

- المحضنة، وهي هيكل دعم تتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- ورشة الربط، وهي هيكل دعم تتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهنة الحرفية؛
- نزل المؤسسات، وهي هيكل دعم تتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتضم الجزائر 13 مشنلة في حالة نشاط، وقامت باحتضان 135 مشروع في سنة 2015 وساهمة في إنشاء 84 مؤسسة جديدة.¹⁸

2-1-6- مراكز التسهيل:

تعتبر مراكز التسهيل مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات ص وم العاملة، وكذا حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم، وتوضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات ص وم وترقية الاستثمار، وتم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003، والمحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات ص وم ومهامها وتنظيمها.

وتضم الجزائر 16 مركز تسهيل على المستوى الوطني في حالة نشاط، استقبلت 3.158 مشروع وتم مرافقة 1.550 مشروع خلال سنة 2015 وساهمة في إنشاء 957 مؤسسة جديدة بنسبة 61,74% من المشاريع التي تم مرافقتها، كما ساهمت في استحداث 3.418 منصب شغل، وتمثلت أهم نشاطات المشاريع في الخدمات ب 34,70% والصناعة ب 23,35% والصناعات التقليدية ب 20,77% والفلاحة ب 11,09% والبناء والأشغال العمومية ب 9,74%.¹⁹

2-1-7- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات ص وم بناء على المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 فبراير 2003، حيث يعتبر جهازا استشاريا يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات ص وم وجمعياتهم المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتشكل من الهيئات الآتية: الجمعية العامة، الرئيس، المكتب، اللجان الدائمة.

2-1-8- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تم تأسيسه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أبريل 2004، حيث اعتبر الصندوق شركة ذات أسهم برأسمال قدره 30 مليار دينار جزائري، وبدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006، ويهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات ص وم في إطار تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها وتجديدها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان في حدود 50 مليون دينار جزائري، ويستثنى من هذه الضمانات القروض المنجزة في القطاع الفلاحي والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية والموجهة للاستهلاك. لقد بلغت حصيلة²⁰ الصندوق بتاريخ 2016/06/30 من الملفات المضمونة 811 ملف والتي بلغت 3.830,7 مليار دينار جزائري، وساهم الصندوق في إنشاء 13.231 منصب شغل جديد، حيث

تمركزت الضمانات الممنوحة في ثلاثة أنشطة اقتصادية هي: الصناعة بـ 43% من الملفات و 59% من قيمة الضمانات ثم البناء والأشغال العمومية بـ 30% من الملفات و 23% من قيمة الضمانات وأخيرا النقل والخدمات بـ 20% من الملفات و 10% من قيمة الضمانات.

2-1-9- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل خلق نشاطات لحسابهم الخاص. وقد بلغت حصيلة الوكالة²¹ إلى غاية 2016/11/30 في منح 779.025 قرض وساهمت في إنشاء 1.168.540 منصب شغل جديد وشملت النشاطات الاقتصادية الآتية: الصناعات الصغيرة بـ 38,42% من إجمالي القروض الممنوحة والخدمات بـ 20,96% والصناعات التقليدية بـ 17,39% والزراعة 14,22% والبناء والأشغال العمومية بـ 8,52%.

2-1-10- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

لقد تم تأسيسه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، و هو موجه للأشخاص البطالين اللذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 50 سنة، والمرسوم الرئاسي رقم 03-514 الصادر في 30 ديسمبر 2003 و المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-156 الصادر في 20 جوان 2010 والذي ينص على دعم وتوسيع الأنشطة التي يأتي بها حاملي المشاريع. ولقد بلغت حصيلة الصندوق²² بتاريخ 2016/06/30 في تمويل 135.373 مشروع بمبلغ قدر بـ 434.832,77 مليون دينار جزائري وساهم في إنشاء 280.526 منصب شغل جديد، وتمثلت أهم الأنشطة الاقتصادية الممولة من قبل هذا الصندوق في: المهن الحرة بـ 43,19% من عدد المشاريع ثم الصناعات التقليدية بـ 22,09%، ثم الصناعة بـ 21,72% والخدمات بـ 17,05%.

2-1-11- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم إنشاء الوكالة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 3 ماي 2005، إذ تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتم وضعها تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات ص وم، وتعتبر أداة الدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أن إنشاء هذه الوكالة جاء لتقوية قطاع المؤسسات ص وم وإمداده بالأدوات والوسائل اللازمة، وكذا تنفيذ السياسات الحكومية الرامية لتنميته في مجالات التسيير وتنفيذ النواجم المسطرة له، وترقية الإبداع التكنولوجي واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتسهيل وصول المؤسسات ص وم لمختلف المرافق التي توفرها السلطات العمومية الجزائرية.

2-2- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

إن تجاوز العقبات التي تعترض وتحد من التطور الملائم للمؤسسات ص وم، يتطلب إعداد برامج دعم وتأهيل، تشتمل على المحاور الأساسية التي تعالج المشاكل التي تواجه هذا النوع من المؤسسات، لذا قامت الهيئة المكلفة بتسيير قطاع المؤسسات ص وم بتجسيد عدة برامج تأهيلية منها الوطنية وأخرى بالشراكة مع الدول الأوروبية.

2-2-1- البرنامج الاورو متوسطي (ميذا 1) لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

برنامج ميذا هو برنامج تعاون ثنائي بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في إطار الشراكة الأورو متوسطية، حيث وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالأحرف الأولى في أول ديسمبر 2001، ثم صادقت عليها في أبريل 2002،²³ غير أنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا في سبتمبر 2005 من خلال المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أبريل 2005، المتضمن التصديق على الاتفاق الأورو متوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر من جهة، والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، ويعتبر برنامج ميذا ذو تمويل مشترك بغلاف مالي قدره 62,90 مليون أورو لمدة خمس سنوات (05)، يساهم فيه الإتحاد الأوروبي بـ 57 مليون أورو، والدولة الجزائرية بـ 3,40 مليون أورو، و 2,5 مليون أورو حصة المؤسسات المستفيدة من البرنامج، ويمتد هذا البرنامج من سنة 2002 إلى غاية 2007،²⁴ وتتولى لجنة مختصة من الإتحاد الأوروبي تسيير وإدارة البرنامج، ويهدف البرنامج إلى تأهيل وتحسين المستوى التنافسي للمؤسسات ص وم، وتمكينها من التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق وذلك عن طريق:²⁵

- تحسين مستوى الاستجابة البنكية لطلبات هذه المؤسسات، وذلك بإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية لتقديم القروض على أساس الجدوى وربحية المشاريع، وليس فقط على أساس الضمانات المقدمة؛
- تحسين مستوى كفاءة وتأهيل التسيير الإداري للمؤسسات عن طريق برامج للتكوين والتدريب، موجهة أساسا لمسيري هذه المؤسسات وعمالها؛
- تقديم المساعدات للهيئات والمنظمات الدائمة للمؤسسات ص وم، وخاصة جمعيات أرباب العمل وبعض الأجهزة التي لها علاقة مباشرة مع هذا القطاع كالضرائب والجمارك والضمان الاجتماعي؛
- دعم الإبداع وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات ص وم.

وتمثلت النتائج المحققة من برنامج ميذا 1 إلى نهاية ديسمبر 2007 على تقدم 685 مؤسسة ص وم للانضمام للبرنامج، وتم تأهيل 450 مؤسسة فقط من أصل 2150 مؤسسة مستهدفة، أي ما نسبته 20,93% مست 11 نشاطا اقتصاديا، وكانت أهم النشاطات التي ركزت عليها عمليات التأهيل في هذا البرنامج هي: ترقية التسيير بنسبة 34%، وتحسين الإنتاج بنسبة 31% و 15% للجودة، و 12%

للتسويق، و8% للتسهيلات البنكية.²⁶ واعتبرت هذه النتائج ضعيفة، وفسرت أسبابها بوجود محيط اقتصادي كلي غير مشجع من حيث مستوى الإعلام والمنظومات الجبائية والعقارية والصناعية، والاقتصاد غير النظامي، بالإضافة إلى التصرف الإداري والتنظيمي المكبل لروح المبادرة، بالإضافة تردد مسؤولي المؤسسات في متابعة الإجراءات والصعوبات المالية وكذا سوء تنظيم المؤسسات وعدم شفافية التسيير.

2-2-2- البرنامج الأوروبي متوسطي (ميديا 2) لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بعد نهاية البرنامج الأوروبي متوسطي ميديا 1 تم إبرام اتفاقية للشروع في تطبيق برنامج ميديا 2 في مارس 2008، والذي دخل بموجبها البرنامج حيز التنفيذ مع نهاية 2009، يمتد على مدة أربع سنوات بقيمة إجمالية تقدر بـ 44 مليون أورو، ونصت الاتفاقية على تأهيل 500 مؤسسة ص وم يساهم بموجبها الإتحاد الأوروبي بـ 40 مليون أورو، والدولة الجزائرية بـ 3 ملايين أورو، ومليون أورو من مساهمة أصحاب المؤسسات ص وم المستفيدة من البرنامج، ويهدف هذا البرنامج إلى تدعيم إنجازات البرنامج ميديا الأول من خلال تيسير مهمة المؤسسات في اعتماد التقييس وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، من أجل تعزيز التنافسية بين المؤسسات ص وم الوطنية باعتبارها حتمية لمواجهة الانفتاح الاقتصادي.²⁷

وتمثلت النتائج المحققة من برنامج ميديا 2 بتاريخ 31 مارس 2014 في استفادة 235 مؤسسة من البرنامج، أي بنسبة 47% من المؤسسات المستهدفة، حيث استفادت 140 مؤسسة من تشخيص ووضع مخطط تأهيل، 86 مؤسسة من عملية أو عدة عمليات تأهيلية و 110 مؤسسة استفادة من عملية أو عدة عمليات المرافقة التقنية والتكوين.²⁸

2-2-3- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد قامت الوزارة المكلفة بقطاع المؤسسات ص وم من إعداد برنامجا وطنيا لتأهيل مؤسسات ص وم التي تشغل أقل من 20 عامل، والذي حظي بموافقة مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 8 مارس 2004، بقيمة 1 مليار دينار جزائري سنويا، والذي بدأ تنفيذه سنة 2006 ويمتد إلى غاية 2013، ويتم تمويله بواسطة صندوق تأهيل المؤسسات ص وم.²⁹

وتمثل أهدافه الأساسية في:³⁰

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات شاملة، تكون كفيلا بالتعريف عن قرب بخصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط، وسبل دعم المؤسسات ص وم بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع، وبلوغ ترقية وتطوير جهوي للقطاع؛
- تأهيل المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات ص وم، عن طريق البحث عن سبل التنسيق والتكامل بين المؤسسات ص وم ومكونات محيطها؛

- إعداد تشخيص إستراتيجي شامل للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية، بواسطة التكوين وتحسين المستوى التنظيمي والتسييري وكيفية الحصول على قواعد الجودة العالمية ومخططات التسويق؛
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

وتمثلت النتائج المحققة من خلال هذا البرنامج إلى غاية 30 سبتمبر 2008،³¹ في تأهيل 305 مؤسسة ص وم تنتمي إلى 14 نشاط اقتصادي، وتركزت غالبيتها في قطاعين رئيسيين، هما: قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة قدرت بـ 35,41% (108 مؤسسة)، والصناعة الغذائية بـ 21,31% (65 مؤسسة). وشملت عمليات التأهيل في التشخيص الأولي والنهائي بنسبة 73%، التسهيلات في الحصول على القروض البنكية 17%، وترقية التسيير بـ 5%، والإنتاج بـ 2%، والمراقبة في الحصول على شهادة الجودة بـ 3%. كما صرح السيد رشيد مساوي المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات ص وم حول حصيلة الوكالة في تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل منذ انطلاقه إلى غاية نهاية 2010، أنه سمح بإجراء 352 عملية تأهيل و 20 عملية تكوين.³²

2-2-4- البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل هدف البرنامج في مرافقة المؤسسات ص وم من أجل تحسين تنافسيتها، بالإضافة إلى دعم وضعية التسويق المحلي والخارجي، ولبوغ هذا الهدف تطلب تنفيذ برامج عملية منظمة في عمليات داخلية للمؤسسة وعمليات موجهة نحو تحسين محيط المؤسسة، وتم تحديد هدف تأهيل 20.000 مؤسسة ص وم ما بين 2010 و 2014، وعلى هذا الأساس تم تخصيص أكثر من 380 مليار دينار من الموارد العمومية من خلال مساعدات مباشرة بالإضافة إلى إعفاءات من الفوائد على القروض البنكية، قد تصل في مجموعها إلى أكثر من 1.000 مليار دينار.³³

وتمثلت النتائج المحققة من خلال هذا البرنامج³⁴ إلى غاية 2015/12/31 في تقدم 4.666 مؤسسة بطلب التسجيل في البرنامج وتم قبول 2.531 مؤسسة، أي ما نسبته 54,24% من المؤسسات المسجلة، وأغلب المؤسسة المقبولة في البرنامج تمركزت حول 4 قطاعات اقتصادية هي: قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 1.677 مؤسسة وبنسبة 66,26%، القطاع الصناعي بـ 430 مؤسسة وبنسبة 17%، قطاع الخدمات بـ 180 مؤسسة وبنسبة 7,11%، وقطاع الصناعات الغذائية بـ 134 مؤسسة وبنسبة 5,29% وبقية المؤسسات في قطاعات مختلفة بنسب ضعيفة.

3- واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

بذلت الحكومة الجزائرية مجهودات كبيرة من أجل النهوض بقطاع المؤسسات ص وم، من خلال دعمه وتطويره وترقيته بأساليب وآليات وهياكل وبرامج متعددة منها الوطنية والدولية، وسن قوانين وتشريعات محفزة للنهوض بهذا القطاع، وللوقوف على واقع هذا القطاع لابد من سرد تطوره التاريخي ومساهمته في الاقتصاد الوطني.

3-1- التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

لقد ظهرت غالبية المؤسسات ص وم الجزائرية بعد الاستقلال، ولم تتطور إلا بصفة بطيئة دون أن تتمكن من الحصول على هياكل أو أبنية فوقية ملائمة، ولا خبرة تاريخية مكتسبة، إلا بعد فترة التسعينيات من القرن العشرين، وعلى العموم، هناك ثلاث فترات ميزت تطور المؤسسات ص وم منذ الاستقلال:³⁵

- الفترة الأولى والتي بدأت مع الاستقلال ودامت حتى سنة 1979، كان القطاع العام هو المسيطر على الاقتصاد والصناعة في الجزائر، وتميز بمؤسسات كبيرة وضخمة، بينما كان القطاع الخاص مهمشا، ونصيبه ضعيفا ضمن هذا المجال، ويتشكل بعد الاستقلال في معظمه من المؤسسات التي سلمت إلى لجان النسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، وقد أدمجت منذ سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسات الوطنية. وهذه الوضعية هي نتيجة للسياسات الاقتصادية المنتهجة في تلك الفترة، خاصة في ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي، على حساب القطاع الخاص، واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات ص وم التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص.
- الفترة الثانية، والتي بدأت تدريجيا منذ سنة 1980 إلى غاية 1993، خلال هذه الفترة، ظهرت إرادة تسعى إلى تأطير وتوجيه المؤسسات ص وم وفق الأهداف محددة، وقد برز ذلك عبر إصدار إطار تشريعي وتنظيمي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، الذي نص عليه القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، والذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات ص وم لاسيما منها:

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات و في بعض الحالات المواد الأولية؛
- الاستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الإجمالية للاستيراد ومن نظام الاستيراد بدون دفع.

- الفترة الثالثة، والتي بدأت انطلاقا من 1994، أمام تقادم الأزمة التي أصابت البلاد، قررت الدولة بكل حزم الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث وضع إطار تشريعي جديد وشرع في إصلاحات هيكلية، وتتمثل الأهداف العامة لهذا الإطار في:

- إحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المسير إداريا؛
- البحث عن استقلالية أفضل للمؤسسات العمومية التي ستخضع للقواعد التجارية؛
- تحرير أسعار التجارة الخارجية والصرف واستقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.

أدى هذا التحول إلى إعادة الاعتبار للقطاع الخاص، والتكفل به من خلال إنشاء وزارة خاص بقطاع المؤسسات ص وم وتهيئة الظروف والقوانين لترقيتها وتشجيعها.

3-2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الاقتصاد الوطني:

تؤدي المؤسسات ص وم الجزائرية دورا هاما في الاقتصاد الوطني، ويمكن قياس مساهمتها من خلال العناصر الآتية:

3-2-1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد شهد تعداد المؤسسات ص وم تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 2001 والذي اقترن بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم، والذي يعتبر نقطة تحول في مسار هذا القطاع وأداة قانونية وتأطيرية له، حيث يمكن توضيح هذا التطور في التعداد من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2001 إلى 2016

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العدد	245.348	261.853	288.577	312.959	342.788	376.767	410.959	519.526
معدل النمو	-	6,73%	10,2%	8,45%	9,53%	9,91%	9,07%	26,42%
نسبة م [°] الخاصة	73,32%	72,38%	72,06%	72,04%	71,72%	71,61%	71,53%	75,46%
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العدد	587.494	619.072	659.309	711.832	777.816	852.053	934.569	1.014.075
معدل النمو	13,08%	5,37%	6,50%	7,97%	9,27%	9,54%	9,68%	8,51%
نسبة م [°] الخاصة	71,12%	78,01%	77,63%	77,34%	77,34%	77,10%	76,71%	76,95%

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات ص وم وترقية الاستثمار/ وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية، الإعداد 8، 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 29 لسنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016 ومدونة المؤشرات الإحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: تطور القطاع خلال الفترة 2003-2008.
م[°]: المؤسسات.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات ص وم تشهد سنويا تطورا في تعدادها، حيث بلغ متوسط معدل النمو للفترة 2001 إلى 2016 ما مقداره 10,02% (متوسطة معدل النمو يساوي مجموع

معدلات النمو السنوية قسمة عدد سنوات الفترة المعنية بالدراسة)، كما أن المؤسسات الخاصة تعد الأغلبية في هذا التعداد وينسبة تفوق 75% من مجموع المؤسسات، وعند حساب معدل عدد المؤسسات مقارنة بـ 1.000 نسمة من السكان نجده قد بلغ 25 مؤسسة في سنة 2016 (بحسب هذا المعدل بقسمة إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد السكان في البلد، حيث بلغ عدد سكان الجزائر 40,8 مليون نسمة³⁶ في سنة 2016) وهو بعيد كل البعد عن المعيار الدولي³⁷ المحدد بـ 60 مؤسسة لكل 1.000 نسمة من السكان.

3-2-2- المساهمة في التشغيل:

للقوف على مساهمة قطاع المؤسسات ص وم في توفير العمالة في الجزائر نقدم الجدول الآتي الذي يوضح تطور مناصب الشغل الموفرة من قبل هذا النوع من المؤسسات للفترة الممتدة من 2004 إلى 2016 على النحو الآتي:

جدول رقم (03): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة من 2004 إلى 2016

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العدد	838.504	1.157.856	1.252.647	1.355.399	1.540.209	1.756.964	1.625.686
معدل النمو	-	%38,08	%8,19	%8,20	%13,63	%14,07	%-7,47
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
العدد	1.724.197	1.848.117	2.001.892	2.157.232	2.371.020	2.487.914	
معدل النمو	%6,06	%7,19	%8,32	%7,76	%9,91	%4,93	

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات ص وم وترقية الاستثمار / وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية، الإعداد 8، 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 29 لسنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016

يتضح من خلال الجدول أعلاه المساهمة المعتبرة للمؤسسات ص وم في توفير مناصب الشغل حيث انتقلت من 838.504 عامل في سنة 2004 إلى 2.487.914 عامل في السداسي الأول من سنة 2016 بمعدل نمو متوسط لتوفير العمالة مقدار بـ 9,91% (حيث معدل النمو المتوسط يساوي مجموع معدلات النمو السنوية قسمة على عدد سنوات الفترة المعنية بالدراسة).

3-2-3- المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

تساهم المؤسسات ص وم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات ويظهر ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (04): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة
2014-2001

القيمة:مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع العام	481,5	505	550,6	598,65	651	704,05	749,86
نسبة القطاع العام	%23,58	%23,12	%22,61	%21,80	%21,59	%20,44	%19,21
القطاع الخاص	1560,2	1679,1	1884,2	2146,75	2364,5	2740,06	3153,77
نسبة القطاع الخاص	%76,42	%76,88	%77,39	%78,20	%78,41	%79,56	%80,79
المجموع	2041,7	2184,1	2434,8	2745,4	3015,5	3444,11	3903,63
معدل النمو	-	%6,97	%11,48	%12,76	%9,84	%14,21	%13,34
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العام	760,92	816,80	827,53	923,34	793,38	893,24	1187,93
نسبة القطاع العام	%17,55	%16,4	%15,02	%15,23	%12,01	%11,7	%13,93
القطاع الخاص	3574,07	4162,02	4681,68	5137,46	5813,02	6741,19	7338,65
نسبة القطاع الخاص	%82,45	%83,60	%84,98	%84,77	%87,99	%88,30	%86,07
المجموع	4334,99	4978,82	5509,21	6060,8	6606,4	7634,43	8526,58
معدل النمو	%11,05	%14,85	%10,65	%10,01	%9	%15,56	%11,69

المصدر : وزارة الصناعة والمؤسسات ص وم وترقية الاستثمار / وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية، الإعداد 8، 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، لسنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في تزايد مستمر حيث انتقل من 2041,7 مليار دينار جزائري في سنة 2001 إلى 8526,58 مليار دينار جزائري في سنة 2014، وهذا بمعدل نمو متوسط 11,65 % (حيث معدل النمو المتوسط يساوي مجموع معدلات النمو السنوية قسمة عدد سنوات الفترة المعنية بالدراسة)، كما يغلب على هذا الناتج مساهمة القطاع الخاص، حيث قدرت حصة القطاع الخاص (والذي يتشكل في غالبيته من المؤسسات ص وم) في المتوسط للفترة من 2001 إلى 2014 ما نسبته 81,84% (حيث تم حساب هذا المتوسط من خلال مجموع نسب مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات قسمة عدد سنوات فترة المعنية بالدراسة).

3-2-4- المساهمة في الصادرات:

للقوف على مساهمة قطاع المؤسسات ص وم في الصادرات، نقدم الجدول الآتي الذي يظهر تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة 2005 إلى 2015:

جدول رقم (05): تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2005-2015

القيمة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات خارج المحروقات	907	1184	1332	1937	1066	1526
النسبة من إجمالي الصادرات	1,97%	2,17%	2,21%	2,44%	2,36%	2,69%
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	
الصادرات خارج المحروقات	2062	2062	2014	2582	2063	
النسبة من إجمالي الصادرات	2,81%	2,87%	3,1%	4,11%	5,46%	

المصدر: المديرية العامة للجمارك، الموقع الإلكتروني: www.douane.gov.dz، Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie durant la période 2005-2015، تاريخ الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/01/10

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن الصادرات خارج المحروقات في تزايد مستمر لكنها لا تزال ضعيفة وقليلة التنوع، مقارنة بالصادرات الإجمالية التي يغلب عليها صادرات المحروقات، حيث تمثل في المتوسط ما نسبته 2,93% من إجمالي الصادرات للفترة 2005 - 2015، وتتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من قبل المؤسسات ص وم أساسا من مجموعة المنتجات النصف مصنعة ثم مجموعة السلع ثم مجموعة المواد الخام، وأخيرا السلع الاستهلاكية غير الغذائية وبيع التجهيزات الصناعية.

الخاتمة:

لتشجيع تطور ونمو قطاع المؤسسات ص وم قامت السلطات الجزائرية بإنشاء هيكل وآليات وتطبيق برامج دعم خاصة بهذا القطاع، بغية ترقيته والرفع من قدراته التنافسية والعمل على جعله قادر على أداء أدورا فعالة في الاقتصاد الوطني والعالمي، وبالتالي قادر على الاستمرار في تقديم المزايا الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، والمساهمة في تحسين الصادرات خارج المحروقات خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية من عولمة اقتصادية وتحرير للتجارة وإبرام اتفاقيات في مجال التجارة وانضمام أغلبية الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة، إنشاء واقع جديد، وأصبح البقاء والاستمرارية في النشاط وتسويق المنتجات مرهون بقدرة تنافسية صلبة.

وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- تؤدي المؤسسات ص وم الجزائرية أدورا اقتصادية هامة خاصة على الصعيد الداخلي، وهذا بمساهمة معتبرة في توفير مناصب الشغل والنتائج الداخلي الخام؛
- تتمركز المؤسسات ص وم الجزائرية في قطاعات معينة دون أخرى، حيث أغلبها متمركز في قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم القطاع التجاري، ثم يليهما قطاع النقل والخدمات، ثم القطاع الصناعي الذي يعتبر الأضعف من حيث العدد مقارنة بالأنشطة أو القطاعات الأخرى؛
- إن ضعف نتائج برامج تأهيل المؤسسات ص وم الجزائرية سواء الوطنية أو بالشراكة الأجنبية

يعزى إلى وجود محيط اقتصادي كلي غير مشجع من حيث مستوى الإعلام والمنظومات الجبائية والعقارية والصناعية، والاقتصاد غير النظامي، بالإضافة إلى التصرف الإداري والتنظيمي المكبل لروح المبادرة، وتردد مسؤولي المؤسسات في متابعة الإجراءات والصعوبات المالية؛

- مساهمة المؤسسات ص وم ضعيفة وقليلة التنوع في الصادرات الجزائرية والتي يطغى عليها صادرات المحروقات، وهي بعيدة كل البعد عن مثلتها في الدول المتقدمة، ويغلب عليها تصدير منتجات بسيطة من حيث المكون التكنولوجي.

الهوامش والمراجع:

¹ رابح خوني ورقية حساني، «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها»، ط. ايترك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 33.

² لخلف عثمان، «واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتمييزها دراسة حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 23.

³ رابح خوني ورقية حساني، مرجع لسابق، ص 34.

⁴ رامي زيدان، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية: دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، غير منشورة، 2005، ص 15.

⁵ خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة بالرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 21، العدد 2، يوليو 2001، ص 314.

⁶ Jacques Liouville et Constantin Nanopoulos, *Stratégie de spécialisation et compétitivité des PME en environnement global*, Revue Gestion 2000, vol 2, Mars-Avril 1998, p 36.

⁷ سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مطبعة مركز جامعة التعليم المفتوح، مصر، 1993، ص 23.

⁸ Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de l'investissement, *PME Algérie 2025: La PME au cœur du développement économique durable et de la stabilité sociale*, 2012, p16.

⁹ بن نذير نصرالدين، دراسة إستراتيجية الإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 3، غير منشورة، 2012، ص 285.

¹⁰ مصطفى بن بادة، وزير سابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، «مداخلة بمناسبة مرور عشر سنوات على ميلاد وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، 2004، متاح على الموقع: <http://www.pmeart-dz.org/ar/discours> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2008/07/28.

¹¹ موقع وزارة الصناعة والمناجم: www.mdipi.gov.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/01/03.

¹² منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، متاح على: http://www.ansej.org.dz/Download/Dispositif_Ar.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/09/17.

¹³ Ministère de l'Industrie et des Mines, *Bulletin d'information Statistique, Données du 1er semestre 2016, N°29, Edition novembre 2016*, p29.

¹⁴ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، «بيانات التصريح بالاستثمار»، الموقع الإلكتروني للوكالة، <http://www.andi.dz> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/01/03.

¹⁵ Ministère de l'Industrie et des Mines, *Bulletin d'information Statistique, Données du 1er semestre 2016, N°29, op.cit*, p25.

¹⁶ مسكينة بوقامة ورايح حمدي باشا، «واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، *Les cahiers du CREAD*, N° 76/2006, Revue «*واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*»، publiée par le Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement, ص 60.

¹⁷ إبراهيم عاطف الشبراوي، «حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية»، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، السعودية، 2005، ص 2.

¹⁸ Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique, Données de l'année 2015, N°28, Edition mai 2016, p24.

¹⁹ Ibid, p23.

²⁰ Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique, Données du 1er semestre 2016, N°29, op.cit, p27.

²¹ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الموقع الإلكتروني للوكالة: www.angem.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/01/03.

²² Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique, Données du 1er semestre 2016, N°29, op.cit, p30.

²³ سمير العطية، «التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطة والشراكة الاورو متوسطة: دراسة مقارنة للمغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، فلسطين، لبنان، سوريا»، مؤسسة سلام وتضامن سيرايفين الياغا والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، إسبانيا، 2008، ص 92.

²⁴ Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, «Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne: Ce que vous devez savoir», Algérie, Octobre 2005, p 32.

²⁵ Ibid, p 33.

²⁶ Mustapha BENBADA, «La mise à niveau des PME/PMI», Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, 2007, p 12.

²⁷ براهيم عمور (المدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية)، «مداخلة في اليوم الدراسي حول شرح أهداف وأفاق برنامج ميذا 2»، فندق الجزائر، الجزائر 2010/02/24.

²⁸ Délégation de l'Union européenne en Algérie, Rapport sur la coopération UE_ Algérie, édition 2014, pp 21-22.

²⁹ Mustapha BENBADA, op.cit, p32.

³⁰ مصطفى بن بادة، وزير سابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، حصة منتدى التلفزيون، 2004، متاح على الموقع: <http://www.pmeart-dz.org/ar/discours> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2008/07/28.

³¹ Agence nationale de développement de la PME, «Bilan des actions du programme national de mise a niveau: Rapport complet au 30 Septembre 2008», Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Algérie, 2009. Disponible sur le site: www.andpme.org.dz, date le 10/09/2010.

³² Rachid Moussaoui, «Agence national de développement de la PME: Instrument de mise en œuvre du programme national de mise à niveau des PME», ANIREF Voice, Bulletin d'information, N°9/Avril 2011, Agence national d'intermédiation et de régulation foncière(ANIREF), Algérie, p 12.

³³ Ministère de l'industrie et de mines, Atout PME, la revue de l'entreprise Algérienne, décembre 2015, p69.

³⁴ Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique, Données de l'année 2015, N°28, op.cit, p26.

³⁵ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، الجزائر، جوان 2002، ص ص 14-15.

³⁶ الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات: <http://www.ons.dz>.

³⁷ Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de l'investissement, PME Algérie 2025: La PME au cœur du développement économique durable et de la stabilité sociale, op.cit, p18.

قائمة المراجع

• باللغة العربية

- إبراهيم عاطف الشيراوي، 2005، *حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية*، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، السعودية، 2005.
- براهتي عمور (المدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية)، *مداخلة في اليوم الدراسي حول شرح أهداف وأفاق برنامج ميديا 2*، فندق الجزائر، الجزائر 2010/02/24.
- بن نذير نصرالدين، 2012، *دراسة إستراتيجية الإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (حالة الجزائر)*، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 3، غير منشورة.
- خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، يوليو 2001، *معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 21، العدد 2.*
- رايح خوني ورقية حساني، 2008، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها*، ط. ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- رامي زيدان، 2005، *تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية: دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية*، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، غير منشورة.
- سمير العطية، 2008، *التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطة والشراكة الاورو متوسطية : دراسة مقارنة للمغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، فلسطين، لبنان ، سوريا ، مؤسسة سلام وتضامن سيرافين البياغا والوكالة الاسبانية للتعاون الدولي، إسبانيا.*
- سمير علام، 1993، *إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة*، مطبعة مركز جامعة التعليم المفتوح، مصر.
- القانون رقم 17-02 المؤرخ 10 جانفي 2017، *المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، 11 جانفي 2017، العدد 02.*
- لخلف عثمان، 2004، *واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر*، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002، *تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، الجزائر.
- *المدرية العامة للجمارك، الموقع الالكتروني : www.douane.gov.dz*، *Évolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie durant la période 2005-2015* تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/01/10.
- مسكينة بوقامة ورايح حمدي باشا، «واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، *Les cahiers du CREAD, N° 76/2006, Revue*، publiée par le Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement.
- مصطفى بن بادة، وزير سابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، *مداخلة بمناسبة مرور عشر سنوات على ميلاد وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، 2004، متاح على الموقع: <http://www.pmeart-dz.org/ar/discours> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2008/07/28.
- مصطفى بن بادة، وزير سابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، *حصة منتدى التلفزيون، 2004*، متاح على الموقع: <http://www.pmeart-dz.org/ar/discours> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2008/07/28.
- منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، متاح على: http://www.ansej.org.dz/Download/Dispositif_Ar.pdf تم الاطلاع عليه

بتاريخ 2011/09/17.

- موقع وزارة الصناعة والمناجم: www.mdipi.gov.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/01/03.
- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار/ وزارة الصناعة والمناجم، *نشرية المعلومات الإحصائية*، الإعداد 8، 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 29 لسنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، *مدونة المؤشرات الإحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: تطور القطاع خلال الفترة 2003-2008*.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الموقع الإلكتروني للوكالة: www.angem.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/01/03.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار، الموقع الإلكتروني للوكالة، <http://www.andi.dz> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/01/03.

• باللغة الأجنبية:

- Agence nationale de développement de la PME, (2009), **Bilan des actions du programme national de mise a niveau: Rapport complet au 30 Septembre 2008**, Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Algérie, Disponible sur le site: www.andpme.org.dz, date le 10/09/2010.
- Délégation de l'Union européenne en Algérie, (2014), **Rapport sur la coopération UE_ Algérie**.
- Jacques Liouville et Constantin Nanopoulos, (Mars-Avril 1998), *Stratégie de spécialisation et compétitivité des PME en environnement global*, **Revue Gestion 2000**, vol 2.
- Ministère de l'industrie et de mines, *Atout PME*, (décembre 2015), **la revue de l'entreprise Algérienne**.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, (novembre 2016), **Bulletin d'information Statistique**, Données du 1er semestre 2016, N°29.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, (mai 2016), **Bulletin d'information Statistique**, Données de l'année 2015, N°28.
- Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de l'investissement, (2012), **PME Algérie 2025: La PME au cœur du développement économique durable et de la stabilité sociale**.
- Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, (Octobre 2005), **Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne: Ce que vous devez savoir**, Algérie.
- Mustapha BENBADA, **La mise à niveau des PME/PMI**, (2007), Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat.
- Rachid Moussaoui, **Agence national de développement de la PME: Instrument de mise en œuvre du programme national de mise à niveau des PME**, ANIREF Voice, Bulletin d'information, N°9/Avril 2011, Agence national d'intermédiation et de régulation foncière(ANIREF), Algérie.